

## المذهب الصّرفي لحمد بن أبي القاسم السّجلماسي (ت ١٢١٤هـ) في كتابه لله مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال عمّا تضمنه مبلّغ الآمال من تصريف الأفعال لله

أ. د. مجيد خير الله الزاملي / كلية التربية / جامعة واسط  
الباحثة حياة علي حسين / كلية التربية / جامعة واسط

### المقدمة

الحمد لله الذي لولاه ما جرى قلم ولا تكلم لسان ، والصلاة والسلام على سيد الرّسل وأفصحهم في البيان، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين .

وبعد:

فإنّ محمد بن أبي القاسم السّجلماسي (ت ١٢١٤هـ) عالمٌ مغربي ألف كتاب "مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال عمّا تضمنه مبلّغ الآمال من تصريف الأفعال" ، كتابٌ عني بعلم الصّرف عناية كبيرة ، اجتمع فيه بليغ الفصاحة ودقة العبارة والجَمّ الهائل من الحقائق العلمية المستندة إلى البرهان والدليل ، فضلاً عن كثرة المصادر التي استقى منه المؤلّف مادته وكثرة الآراء والأقوال للعلماء .

تضمن هذا البحث نبذة عن حياة مؤلّف الكتاب ومن ثم بيان مذهبه الصّرفي وهو موضوع البحث ، حيث إنّ البحث تحت مسمّى: "المذهب الصّرفي لحمد بن أبي القاسم السّجلماسي (ت ١٢١٤هـ) في كتابه مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال عمّا تضمنه مبلّغ الآمال من تصريف الأفعال" ، ولبيان ذلك المذهب توجب عليّ عرض مسائل الخلاف الصرفية التي حدثت بين المدرستين ، البصرة والكوفة .

وذكرت في البحث آراء العلماء وأقوالهم في مسائل الخلاف، وآراء خاصة بي استخلصتها من قراءة الكتاب ومسائله ثم خاتمة تلحق آخر البحث زودتها بأهم النتائج المستخلصة من البحث .

### نبذة عن حياة السّجلماسي:

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الجليل السّجلماسي، الفيلاي البو جعدي الأصل، المعروف بالعيشاوي نسبةً إلى "عائشة" هي والدته، على نقل صاحب الاغتباط وصاحب الإعلام، فقال صاحب كتاب الاغتباط : "هو محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الجليل السّجلماسي الفيالي العيشاوي نسبةً إلى أمه عائشة"<sup>(١)</sup> ، وبالرباطي نسبةً إلى الرباط، فقد سكنها لفترة محدّدة من الزمن تلبية لرغبة السلطان من أجل التدريس فيها وقراءة كتاب البخاري على أهلها، والمعروف أيضاً بالشريف الحسني.

فقيه من المذهب المالكي وهو من أعلام الزاوية الشرفاوية في المغرب العربي، اشتغل بالتدريس أوأخر القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر، وهو من العناصر المهمة والنخبة القليلة التي أفنت حياتها بالتدريس والتأليف ، كما ويكفي المؤلّف فخراً أنّ علماء أجلاء تتلمذوا على يديه وتلقوا علومهم عليه<sup>(٢)</sup> .

كان مفتياً يأخذ عن الفتوى ربع درهم ونزيبها لا يأخذ من بيت المال، قال عنه صاحب الاغتباط: "خاتمة الفقهاء المجتهدين والعلم الشهير من أئمة الدين ... وكان يأخذ عن الفتوى موزونة فقط، أي ربع درهم، ومن زاد شيئاً عليه ولا يقبله، وإنما ساغ له أخذ ما ذكر لأنه لا يأخذ شيئاً من بيت المال"<sup>(٣)</sup>.

لم تذكر كتب التراجم تاريخ ولادته، وقد قدر مُحقق "مفتاح الأقفال" محمد الناصري أن تكون ولادة السجلماسي بما يقارب سنة ((١١٢٤هـ))، على اعتبار أنه ألف كتاب "مفتاح الأقفال" عام ((١١٥٤هـ)) وهو ابن الثلاثين عاماً<sup>(٤)</sup>، وما جعل المحقق يَخمّن هذه السنة هو تقرّيب أبي القاسم العميري ((١١٧٨هـ)) للسجلماسي الذي جاء فيه: "إنّه تميز فيه عن أبناء جنسه، وبرز في ميدان التحقيق، لما استأنس بأنسه ولبس ذلك في صغر سنّه، ممّا يُستغرب، وإنّ أبداع فيه وأغرب"<sup>(٥)</sup> ولا أراه تخميناً صائباً من قِبَل مُحقق الكتاب لأنّ صاحب التقرّيب الذي اعتمد عليه المحقق في تخمينه لم يذكر ما يجعله يَخمّن عمر السجلماسي إزاء الثلاثين عاماً عند تأليفه لمفتاح الأقفال، فلم يرد في كلامه إلا عبارة "صغر سنّه" فقد يكون السجلماسي ألف الكتاب - في رأيي - وهو ابن العشرين عاماً لأن سن الثلاثين لا تعد صغيرة ولا يقاس عليها الصغر كما وأنّ أولئك العلماء قد انمازوا بعقريتهم الفذة وذكائهم الحاد على صغر سنهم مما جعلهم يؤلفون مؤلفاتهم وهم في مقتبل العمر.

كان السجلماسي ورعاً متمكناً من العلم والفقّه ويكفي من رفعتِه وسمو أخلاقه ما قيل من قِبَل العلماء في حقّه: "كان علامة متفناً مشاركاً، نظاراً في الفقّه، إماماً حافظاً، كشّافاً للمعضلات، جماعاً للدّواوين، مُتبحّراً جامعاً لأفراد المكارم"<sup>(٦)</sup>.

توفي بالوباء الذي أصيب المغرب العربي في ليلة الأربعاء من اليوم السابع عشر من رمضان سنة ((١٢١٤هـ)) في مدينة أبي الجعد في المغرب العربي، ودفن فيها خلف قبر شيخه محمد المعطى.

### مذهب السجلماسي الصرّفيّ

ليس من الجديّد أن نقول إنّ النحو بصريّ المنشأ والأصول، وإنّ هذه النشأة بدأت ملامحها منذ القرن الأوّل الهجريّ، وإنّها استندت إلى عوامل متعدّدة من بينها وأهمها العامل الدّينيّ، فكان للخوف على القرآن المجيد من دخول اللّحن فيه، وما يترتّب على هذا الدخول من تغيير في معنى الآية وبالتالي التّغيير للأحكام الشرعيّة، الدّافع الأكبر في نشأة النحو وولادته، والأوائل من أهل العِلْم شهدوا هذه النشأة وحافظوا على المولود، فتوالى الدّراسات وأثمرت بتعدّد المؤلّفات في خضمّ تياراتٍ فكريّة وآراءٍ نحويةٍ ومن هنا تعدّدت المدارس واختلفت المذاهب فكان لكلّ عالمٍ مذهبهُ المُنتمّي إليه، ومن المعروف أنّ العالم إذا أراد أن يُعلن انتماءه لفئةٍ مُعيّنة يوضّح ذلك بألفاظٍ مشهورة، فيقول مثلاً: "على رأي أصحابنا"، أو "هذا ما ذهب إليه أصحابنا"، وما شابه هذه الألفاظ الكثير التي تُعدّ ومضة يُستدلُّ بها من خلالها على مذهب العالم.

لم يُصرّح السجلماسي في مفتاح الأقفال بمثل هذه الألفاظ فلم ترد لفظة أصحابنا أو أيّ لفظة تبين مذهبه، بل فقط كان ينعثُ بأصحاب القول الحقّ كل من يرى فيه الصّواب والحقّ، وهم البصريّون، كما إنني لم

أر له في كتابه من عصبية تُذكر أو انتماء يُلتَمَس بقدر ما رأيت منه سيراً خلف ما يراه صحيحاً ومُسايراً للقوانين العلمية، وما يخرج به من المسائل في قالبٍ تامٍ يُدعى ((الدليل))، لكن من منظار آخر أن القارئ لكتاب مفتاح الأقفال والمُعين النَّظَر فيه يرى رجحاناً لكفة البصريين دون الكوفيّين، يعضد ذلك ما وُجد من مسائل الخلاف الصرّفيّة في أثناء البحث، التي تبيّن مذهب السّجلماسي الصرّفيّ، وفيما يلي ذكّر لتلك المسائل وموقفه منها لبيان المذهب :

### الخلاف في القول بالأصالة بين المصدر والفعل :

اختلف البصريون والكوفيون في أيّهما يكون الأصل ، المصدر أم الفعل <sup>(٧)</sup> ؟ فذهب البصريون إلى أن المصدر هو الأصل، فهو موضع الصدور <sup>(٨)</sup> ، ومصدر كلّ شيء أصله الذي خرج منه، قال ابن يعيش: "إنما سُمي مصدرًا لأنّ الأفعال صدرت عنه ، أي أخذت منه " <sup>(٩)</sup> ، كما أنّ المصدر يدلُّ على الحدث ودلالته غير مركبة <sup>(١٠)</sup> ، ولهذا يُعدُّ المصدر أصلاً لأنّه بسيط أمّا الفعل فمركّب <sup>(١١)</sup> . وذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر فرعٌ من الفعل ، والأخير هو الأصل ، واستدلوا على ذلك بالعديد من الدلائل، منها أنّ المصدر إذا اعتلَّ الفعل فهو يعتلُّ، وأنهم وجدوا الفعل يعمل في المصدر ، وهو عندهم له رتبة العامل ورتبة المؤكّد فالمصدر لديهم توكيدٌ للفعل، كما إنهم احتجّوا بأنّ هناك الكثير من الأفعال ليست لها مصادر مثل ، نَعَمَ وبُنِسَ وأَسَى وعَسَى وفعل التعجب، وخبّذا ، فلو لم يكن المصدر هو الفرع وليس الأصل - على رأيهم - لما خلت هذه الأفعال عن المصادر، لأنّ من المستحيل وجود فرع من غير أصل له <sup>(١٢)</sup> ، واستدل البصريون أيضاً بأدلة منها أنّ المصدر اسم والاسم قائم بذاته ومستغنياً عن الفعل .

والحق أنّ أمر تجرّد المصدر من الزمن لا يُسلم به ، فالعلماء الأوائل نصّوا على وقوع المصدر في موقع فعله ، فيعمل عمله ، وهو حينئذٍ يدل على الزمن بدلالة فعله ، أمّا المُحدّثون فقد أشاروا إلى اكتساب المصدر الزمان من خلال السياق ، وعلى هذا كله فإنّ علماء اللغة المتأخرين يقولون إنّ أصل الاشتقاق ليس المصدر ولا الفعل ، بل هو الجذر (( ف ع ل )) <sup>(١٣)</sup> .

وهو أيضاً يدلُّ على الحدث بدلالة المطابقة، والفعل يدلُّ على الحدث وعلى الزّمان معاً ، ودليل البصريين الأخير هو أنّه لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن تكون له صيغة واحدة ويجيء على نسقٍ واحدٍ كالمشتقات ولم يختلف، ولمّا اختلف المصدر دلّ على أنّه الأصل وليس مشتقاً من فعلٍ <sup>(١٤)</sup> .

وأيد بعض الباحثين المُحدّثين المذهب الكوفي من حيث أنّ من المميزات التي تشترك فيها اللغات السامية أن يكون اشتقاق الكلمات من أصلٍ وهذا الأصل يكون الفعل، في حين رأى بعض علماء العربية أنّ الأصل هو المصدر الاسمي وهو الذي يشتق منه الأصل لكلّ الصيغ والكلمات، وقد رُدَّ هذا الرأي الأخير لأنّه يجعل الأصل في الاشتقاق يخالف للأصل في جميع اللغات السامية الأخرى <sup>(١٥)</sup> .

وذكر السّجلماسي الأدلة التي تؤيد البصريين في أصالة المصدر ثم مال إلى رأيهم قائلاً: "هو عندي مُتَّجِه" <sup>(١٦)</sup> ، وذكر أيضاً كلّ الأدلة للكوفيّين إلا الدليل الأخير الذي هو وجود الكثير من الأفعال بدون مصادر

كنعم وبئس ، مُردفياً تلك الدلائل برودٍ خاصّةٍ به وردودٍ للعلماء دون أن يذكرَ أي ردٍّ على أدلة البصريين ، فمن ردوده على الكوفيين في قولهم إنَّ الفعل يُؤكّد بالمصدر والمؤكّد أسبق رتبة من المؤكّد ، والسابق في الرتبة هو الأصل ، قال راداً : "لو كان المؤكّد - بالفتح - أصلاً للمؤكّد - بالكسر - والمؤكّد - بالكسر - فرعه ، لا طرد ذلك في كلّ مؤكّد مع مؤكّده ، ولزم من ذلك أن يكون اللفظ المكرّر للتوكيد اللفظي أصلاً لنفسه ، نحو قام قام ، وزيدٌ زيدٌ ، وهو باطل"<sup>(١٧)</sup> ، وقال أيضاً: "يُرد هذا الدليل أيضاً بأن تأخر المؤكّد عن المؤكّد إنّما هو عند التركيب ، وفي حالته ، ولا بد ذلك على أن أحد اللفظين تأخر في وجوده واشتقاقه الذي نحن بصدده ، لأنّ الوجود قبل التركيب"<sup>(١٨)</sup>.

إنّ المصدر هو الأصل من جانبين : الأوّل منهما هو الجانب اللغوي ، فكلمة المصدر تدلّ على الأصل ، وأصلّ الأشياء مصدرها الأوّل ، كأن يُقال على سبيل المثال : هذا مصدرٌ للإبل ، أي هذا المكان الذي تصدر عنه هذه الأبل ، فحقيقة اللغة التي توجد هذه العبارة هو أن يكون القصد بالمصدر هنا الشيء الذي يصدر الفعل عنه ولو كان المصدر هو الذي يصدر عن الفعل لسُمّي صادراً وليس مصدرأً<sup>(١٩)</sup> ، والمُسَمّى لم يُسمَّ بهذا الاسم اعتباراً بل لأنّه أصلاً للأفعال .

والثاني منهما هو الجانب العلميّ فالمصدر هو أصلّ الأفعال ، ولو كان مشتقاً من الفعل لأدى ذلك الاشتقاق إلى نقضٍ في المعاني الأصلية ، أي أنّ الفعل يشتمل في لفظة على معانٍ زائدة وحروف زائدة وهي الدلالة على زمانٍ مخصوصٍ وعلى الفاعل والحاضر الغائب والجماعة والمؤنث ، والمصدر يُذهب كل ذلك ، إلّا دلالاته على الحدث ، وهذا نقضٌ في المعاني الأوّل ، وما الاشتقاق إلّا لإفادة تشييد الاصول وتوسيع المعاني وهذا عكس الاشتقاق للمصدر من الفعل<sup>(٢٠)</sup> .

### الخلاف في ((سَيِّدٌ وَكَيْبُوتَةٌ)):

لا يخفى ما حدث من خلاف بين العلماء في وزن ((سَيِّدٌ)) ووزن ((كَيْبُوتَةٌ)) ، فأما ((سَيِّدٌ)) فمذهب الكوفيين أنّ الأصل فيه ((فَيْعَلٌ)) تقدّمت الياء على الواو وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو إلى ياءٍ ، بعد ذلك أدغم الساكن في المتحرّك فصار اللفظ ((سَيِّدٌ)) .

أمّا حجتهم على ذلك البناء ، إنّ ((فَيْعَلٌ)) له نظيرٌ في كلام العرب ، لكن الوزن ((فَيْعَلٌ)) الذي قال به البصريون لا ينظر له في كلاهم ، فلا يوجد مثل هذا البناء في الصّحيح إلّا اسم لامرأة هو ((حَيْقَلٌ)) وإنّ ((فَيْعَلٌ)) يصبح على ((أفعلاء)) إذ قيل في الجمع ((هَيْنٌ)) ((أهوناء))<sup>(٢١)</sup>.

وذهب البصريون إلى أنّ أصل الوزن ((فَيْعَلٌ)) ، فيكون اللفظ عليه ((سَيِّودٌ)) قلبت الواو إلى ياءٍ لسكون الياء التي قبلها ، ثم أدغمت الياء في مثلها فصار اللفظ بعد ذلك ((سَيِّدٌ)) .

قال سيبويه : " وكان الخليل يقول : سَيِّدٌ فَيْعَلٌ - وإن لم يكن فَيْعَلٌ في غير المعتلّ - لأنهم قد يخصّون المعتلّ بالبناء ولا يخصّون به غيره من غير المعتلّ"<sup>(٢٢)</sup> ، وتابع سيبويه أستاذه الخليل فيما ذهب إليه قائلاً: "قول الخليل أعجب إليّ ، لأنّه قد جاء في المعتلّ بناءً لم يجئ به غيره ، ولأنهم قالوا هَيَّبان وتيجان فلم يسكروا

... فإنما يُحمل هذا على الاطراد حيث تركت مفتوحة فيما ذكرت لك ووجدت بناءً في المعتلّ لم يكن في غيره ، ولا تحمله على الشاذ الذي لا يُطرد ، فقد وجدت سبيلاً إلى أن يكون فيعلًا " (٢٣).

وممن أيد البصريين من الكوفيين على هذا البناء هو الكسائي ، فقال نقلاً عن المؤدّب: "وقال الكسائي: (سَيِّد)، (فَيْعِل)، وهو في الأصل (سَيُّود) ، الواو فيه قائمة مقام العين من الفعل ، فلما سكنت الياء أدغمت الواو فيها فصارت ياءً مشددة " (٢٤).

وللبغداديين رأي آخر وهو أنّ الأصل يكون ((فَيْعَل)) - بفتح العين - ثم نُقل إلى ((فَيْعِل)) ، بكسرها ، ونقل هذا المذهب أكثر العلماء منهم ابن جنّي فقال: "أمّا البغداديون فقد ذهبوا إلى أنّه (فَيْعَل) بفتح العين نُقل إلى (فَيْعِل) بكسرها ، قالوا : لأنّ لم نر في الصحيح بناء (فَيْعِل) إنّما هو بفتح العين نحو ضَيْعَم ، وَخَيْفَق ، وَصَيْرَف " (٢٥) ، ونُقل أيضاً عن أبو حيان الأندلسي قوله : " وزعم البغداديون أنّ مثل هذا وزنه فَيْعَل لا فَيْعِل على غير قياس " (٢٦) .

أمّا ((كَيْئُونَة)) فمذهب البصريين أنّها على وزن ((فَيْعُلُوة)) وعين الكلمة محذوفة ، فالأصل فيها ((كَيْئُونَة)) أدغمت الواو في الياء ، لأنّ الأول ساكن ، فصار اللفظ بعد ذلك ((كَيْئُونَة)) (٢٧) .

قال سيبويه: "ألا تراهم يقولون كَيْئُونَة والقيدود لأنّه الطويل من غير السماء.. فأصلها فَيْعُلُوة وليس في غير المعتل فَيْعُلُول مصدرًا" (٢٨)، واحتجّ البصريون بأنّ قالوا، لو كان الأصل ((فُعُلُوة))، وهو على مذهب غيرهم ، لقليل ((كونونة))، أي أنّ هناك اختلافاً في الحذف ، فعلى مذهب سيبويه والبصريين هناك حذفٌ للعين، سواء أكانت العين واواً أم ياءً، ولا يوجد حذف على مذهب غيرهم من العلماء، أي على مذهب الكوفيين الذين قالوا بأنّ الوزن هو ((فُعُلُوة))، لكن العرب فتحوا الفاء لتصح الياء، وبهذا لا يكون حذف للعين، وقد عدّه ابن جنّي مذهباً ضعيفاً حيث قال: "هذا عند أصحابنا مذهبٌ واهٍ جداً لأنّه لا ضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصح العين" (٢٩).

قال ابن الحاجب : " ويجوز الحذف في نحو : سَيِّد ومَيْت وكَيْئُونَة وقَيْلُولة " (٣٠) وهو بهذا خالف سيبويه في أنّ الحذف ليس بجائز في كَيْئُونَة وقَيْلُولة ، بل واجبٌ فيها ، حيث قال سيبويه في نصّ له في الكتاب : " وأمّا قولهم : مَيْت وهَيْن ولَيْن ، فإنّهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هائر ، لاستتقالهم الياءات ، كذلك حذفوها في كَيْئُونَة وقَيْدُودة وصَيْرُورة لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل ، ألزموهن الحذف إذا كثر عددهنّ وبلغنّ الغاية في العدد " (٣١).

وأنكر الفراء على البصريين القول إنّ وزن (( كَيْئُونَة )) هو (( فَيْعُلُولة )) ، مخففة من (( كَيْئُونَة )) ، وقال إنّ لو كانت على هذا الوزن لوجدت تامة في شعرٍ أو في غيره (٣٢). ولم يخالف سيبويه أحد من العلماء غير ابن الحاجب ، وقد اعترض عليه الرضيّ، في شرحه قائلاً : "قوله... فيه نظرٌ وذلك لأنّ الحذف جائزٌ في نحو سَيِّد ومَيْت ، واجبٌ في نحو : كَيْئُونَة " (٣٣).

والواضح أنّ في كلا الوزنين حدث إعلال، لكن الاختلاف يكمن في أصل الوزن، وهذا ما أوضحه السجلماسي وذكره في مفتاح الأقفال ، فالواو والياء بمنزلة حرفٍ واحدٍ وإن كانا متباعدين لأنهما يشتركان في المدِّ واللين، فصارا في هذا الاشتراك بمنزلة الحرفين المتقاربين في المخرج كالتاء والذال والذال ، لذلك أُجيد الإدغام فيهما<sup>(٣٤)</sup>.

وكان السجلماسي في اللفظتين ((سَيِّد ، وَكَيْئُوتَةٌ)) متابعاً المذهب البصري فيما ذهبوا إليه ، ففي لفظة (( سَيِّد )) أبدى تأييده لهم بنقل أقوال العلماء ممّن أيدوا البصريين ، كما أنّه لم يبدِ أيّ اعتراض على كلامهم ، فقال نقلاً عن الجوهرى في صحاحه : " قال (ج) هو سيّد ، وهم سادة ، تقديره : فَعَلَةٌ - بالتحريك - لأنّ تقدير سيّد فعيلٌ ، وهو مثل سري وسرّاة ، ولا نظير لهما ، يدل على ذلك أنّه يُجمع على سيائد - بالهمزة - مثل أفيل وأفائل وتبييع وتبياع " <sup>(٣٥)</sup> ، بينما لم ينقل أي نصٍّ لأيّ عالم من علماء الكوفة فيما ذهبوا إليه في وزن هذه اللفظة ، فقط أشار إلى وجود الخلاف بينهما وبيان المذهب لكلّ منهما .

أمّا في (( كَيْئُوتَةٌ )) فقد استحسّن السجلماسي مذهب البصريين أيضاً في أنّ أصلَ الوزن هو ((فَيْعُولَةٌ))، حيث قال في نصِّ له: "الأصلُ أثرٌ ، أي نُقِلَ : إشارةً لدليل ما ذهب إليه سيبويه من أنّ أصلَ الوزن فَيْعُولَةٌ"<sup>(٣٦)</sup> ، وذلك بالالتزام في حذف العين لأنّها لو بقيت لوجب إدغام الياء الزائدة فيها لو كانت ياءً ، أو بعد القلب إلى ياءٍ إنّ كانت واواً ففي جميع الأحوال يحصل ثقلٌ في اللفظ بالتشديد في الياء، فمالوا إلى الحذف للعين تخفيفاً ، وبهذا موقف واضح للسجلماسي في ذهابه مذهب البصريين وتأييده لهم وعدم مخالفة سيبويه في أنّ الحذف واجبٌ في (( كَيْئُوتَةٌ )) وليس بجائزٍ ، كما أجازّه ابن الحاجب ، وقال السجلماسي مبيناً سبب وجوب الحذف: "المعنى: أنّه التزم حذف العين لأنّها لو أعطيت البقاء لوجب إدغام الياء الزائدة منها إنّ كانت ياءً أو بعد قلبها ياءً إنّ كانت واواً للقاعدة التصريفية"<sup>(٣٧)</sup> .

ويتضح ممّا سبق بيان موقف السجلماسي في الوزنين ((سَيِّد و كَيْئُوتَةٌ)) المؤيد فيهما للبصريين والمتابع بهما مذهبهم .

### الخلاف في صيغة المبني للمفعول:

اختلف البصريون والكوفيون في صيغة الفعل المبني للمفعول ، فذهب البصريون إلى أنّ هذه الصيغة فرغٌ عن صيغة المبني للفاعل ، فقال سيبويه: "أصلُ كلامهم تغييرُ فعلٍ من رَدَدْتُ وَقُلْتُ"<sup>(٣٨)</sup> ، وتبعه ابن جني قائلاً : " وأما الفعلُ المبني للمفعول ، فعلى مثالٍ واحدٍ وهو (فُعِلَ) نحو: (ضُرِبَ وَقُتِلَ)، وهذا أصلُهُ (فَعَلَ) أو فُعِلَ، ثمّ نُقِلَ فجعل حديثاً عن المفعول ، ألا ترى أنّ ضُرِبَ منقول عن ضَرَبَ، ورُكِبَ منقولٌ عن رَكَبَ"<sup>(٣٩)</sup> ، وحذا حذوهما ابن هشام فقال: "ضُرِبَ زَيْدٌ - بضمّ أوّل الفعلٍ وكسر ثانيه - فإنّها مُفَرَّغَةٌ عن صيغة ضَرَبَ - بفتحهما"<sup>(٤٠)</sup> ، وإلى ذلك ذهب جمهور البصريين إلّا المبرّد فقد تبع مذهب الكوفيين<sup>(٤١)</sup> .

وُجِّهت على هذا هو إنّ كان المبني للمجهول فرعاً عن المبني للمعلوم لما جاءت أفعالٌ ملازمة للفرعية من دون أن تجيء على الأصل وأيضاً تركُّ إدغام الواو في الواو نحو ((فُؤُولٌ)) والواو في الياء بعد

القلب إلى ياء نحو ((بُوع))، وأيضاً ترك الإبدال في مثل: ((وُوري))، لأنَّ الواوين إذا اجتمعا أوَّل الكلمة أبدلت الواو الأولى همزة ، فلمَّا لم يحصل هذا الإبدال دلَّ على أنَّ ((وُوري)) وأمثالها ليست بأصل قائم بذاته<sup>(٤٢)</sup>.

وقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ صيغة الفعل المبني للمفعول هي أصلٌ مستقلٌّ وقائم بذاته وليس فرعاً وحجَّتهم على هذا أنَّ هناك أفعالاً لازمت البناء للمفعول ولم يُنطق بها على صيغة البناء للفاعل وهي عند الأزهري: "جُنَّ ، وبُهِت ، وُطَلَّ دَمُهُ ، وأُهدِر ، وأوَّلِع بكذا ، وعُني بحاجتي ، بمعنى: اعتنى بها، ورُهي علينا، بمعنى تكبَّر ، وجُمَّ زيدٌ ، ورُكِم ، ووُعِكَ ، وفُلِح ، وسُقِط في يده ، ورُهِطت الدَّابة، ونُفِيت المرأة، ونُتِصت النَّاقَةُ ، وعُمَّ الهلال ، وأُعِمى علي زيدٌ ، فلم تُستعمل إلا مبنية للمفعول"<sup>(٤٣)</sup> ، وقد عدَّها ثعلبٌ في فصيحِه خمسة وثلاثين فعلاً<sup>(٤٤)</sup> ، فلمَّا وُجِدَت مثل هذه الأفعال تحتم الإقرار على رأيهم بأصالة الفعل المبني للمفعول لأنَّه لا يوجد فرعٌ دون أصلٍ ، فعلى مذهب الكوفيين ومن تبعهم أنَّ المبني للمفعول هي صيغة مستقلة وأصلٌ قائم بذاته وليس فرعاً، وقد نقله السَّجلماسي في مفتاح الأقفال قائلاً: "قيل أصلٌ مستقلُّ برأسه، وإليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون"<sup>(٤٥)</sup>.

وقد ردَّ المذهب الكوفي مَنْ قال بفرعية الفعل المبني للمفعول بجوابين: الأوَّل منهما إلزاميٌّ ، والثاني حقيقيٌّ ، ذكر السَّجلماسي الجوابين قائلاً: " فالأوَّل ... وجوابه بالنقض ، وهو أنَّ لنا جُموعاً لم يُسمع لها واحد كعبايد وأباييل ، والجمع فرعُ الأفراد اتفاقاً ، لو كان ما ذكرتم صحيحاً ، لزم كون الجمع أصلاً برأسه ... والثاني ، وهو الحقيقي ولا دليل في رُكْم وشبهه ممَّا لم يستعمل إلا مَصُوغاً للمفعول على الأصالة ، بل دلالة الفعل على الفاعل عقلية ، نحو رُكِمَ يقدَّر تغييره كما في مذاكر ، وملامح ، ومشابه من الجموع التي لم يسمع لها واحد وإنما مُفردها مُقدَّر " <sup>(٤٦)</sup>.

ونقل ابن يعيش هذا الخلاف في شرح المفصل قائلاً: " إنَّ هذه الصيغة منشأة ومركبة من باب الفاعل وعليه الأكثر من النحويين، ومنهم مَنْ يقول إنَّ هذا الباب أصلٌ قائمٌ بنفسه. وليس معدولاً من غيره ، واحتج بأنَّ ثمة أفعالاً لم يُنطق بفاعلها مثل جن زيدٌ وحم بكرٌ ، والمذهب الأوَّل لقولهم بويح زيدٌ وسوير خالدٌ ، وموضع الدليل أنَّه قد غلِم متى اجتمعت الواو والياء وقد سبق الأوَّل منهما بالسكون فإنَّ الواو تُقلب ياءً ، ويُدغم الأوَّل في الثاني ، نحو : طويته طياً ، وشويته شيئاً ..."<sup>(٤٧)</sup>، والسَّجلماسي حذا حذو البصريين في القول بالفرعية وأيدهم من جانبين :

الأوَّل : ذكره لنصوصٍ صريحةٍ تُبين مذهبه المؤيد لهم ، كقوله : " فإن قلت : ذكرت القولين معاً بأدلتهم ، فأيُّهما أرجح ؟ قلت: الظاهر أنَّ القول بالفرعية أقوى ، ويدلُّ على ذلك اتفاقهم على أنَّ الواو الثانية من نحو وُوري ، غير متأصلة في الواوية ، وأنها مقلوبةٌ عن مدَّة فاعل " <sup>(٤٨)</sup> ، وهذا نصٌّ صريحٌ منه يبين موقفه المؤيد للبصريين القائل بالفرعية.

والثاني ردوده على حُجج الكوفيين قائلاً: "إلى هذا الأخير أشرتُ ... بأنَّ ما أتى عن العرب لازماً لصيغة المفعول ، فُدِّر أنه فرعٌ أصلٍ مقدرٍ ، أي فُدِّر أنه مُغيَّرٌ عن صيغة الفاعل ، وإنَّ كانت مُهملة لم تتكلم بها

العرب" (٤٩) ، ومن كلا الجانبين يتبين بذلك مذهب السجلماسي المؤيد للبصريين في أن صيغة الفعل المبني للمفعول هي فرغ عن صيغة المبني للفاعل وليست بأصل قائم بنفسه .

يبدو أن صيغة المبني للمفعول في نحو ((ضرب))، معدولة عن صيغة ((فعل وفعل)) ، والدليل هو ترك الإدغام والقلب في نحو : (( فوول ، وبويع ))، فلو كانت هذه الصيغة قائمة بذاتها لقل في ((بويغ))، ((بُيع)) ، لأن الواو والياء إن اجتمعا في الكلمة وسبقت إحداهما بالسكون ، نُقلب الواو إلى ياء ، ثم تُدغم في الياء الثانية ، ولما قيل (( بويغ )) دلت صيغة المبني للمفعول على أنها فرغ وليس أصلاً (٥٠) ، كذلك أن وجود الفرع ليس دليلاً على وجود الأصل ، فكثيراً ما يهمل العرب الأصل ويستعملون الفرع ، والدليل هو وجود جموع ليس لها مفرد ك((محاسن)) و(( ملامح )) و((مذاكير)) وغيرها أيضاً استعمال العرب لبعض المصغرات دون وجود مكبرات لها نحو: ((كُميت)) و((رُويد))، فضلاً عن إماتتهم لبعض الأفعال الماضية واستعمال المضارع منها فقط والأمر، نحو: (( يَدع )) و(( يَدْر )) .

### الخلاف في مضارع (( أبى )) :

قال ابن خالويه : " ليس في كلام العرب : فَعَلَ يَقَعَلُ ممَّا ليس فيه حرفُ الحلق عيناً ولا لاما إلا عشرة أحرف أبى يَأبى وقلَى يَقلى وحبى يَجبى : جمع الماء في الحوض ، وسَلَى يَسلى وخطأ يَحطى ، إذا سمن من قولهم : لحمه خطأ بظاً خطأ ، وعضضت تغضب ، وبضضت تبض ، وقنط يقنط وغسى يغسى إذا أظلم وركن يركن ولم يحك سيبويه إلا حرفاً واحداً هو أبى يَأبى لأنه بلا خلاف ، والبواقي مختلف فيها " (٥١) ، وهذا أحدث خلافاً بين العلماء في علّة مجيء ((أبى يَأبى)) ضمن الباب الثالث ، لأنّ عين الفعل ولامه ليستا من أحرف الحلق ، فذهب سيبويه إلى أنّ علّة فتح الباء في (( أبى يَأبى )) إلى يعود إلى أمرين :

الأول : حملاً على التشبيه بما كانت لامه همزة ، نحو : ((قرأ يقرأ))، فالألف أخت لها ، فقالوا: ((أبى يَأبى)) كما قالوا : ((قرأ يقرأ)) .

والثاني : هو أن يكون الأصل في مضارعه كسر عين (( يَأبى )) ، نحو : أتى يَأبى ، لكنها فُتحت للتخفيف بسبب ثقل الجمع بين الهمزة والياء في (( يَأبى )) ، قال سيبويه : " وفي يَأبى وجهٌ آخر : أن يكون فيه مثل حَسِب يَحسب ، فُتِحاً ثُمَّ كُسِرَا " (٥٢) ، ومنهم من جعل الأصل فيها الياء فتكون ، (( أبى يَأبى )) ثم أبدلت الياء ألفاً ، وقُلبت الكسرة فتحة ، قال ابن هشام : " يكسر ما قبل آخر المضارع إن كان ماضيه غير ثلاثي ولم يبدأ بقاء المطاوعة أو شبهها ، ويُضم أوله إن كان ماضيه رباعياً وإلا فُتِح ، ويكسره غير الحجازيين ما لم يكن ياءً إن كُسِر ثاني الماضي أو زيد أوله تاء معتادة أو همزة وصل ، ويكسرونه مطلقاً في مضارع أبى " (٥٣) .

ومنهم من اكتفى بعدها من الشواذ دون ذكر أيّ تعليلٍ لفتح عين المضارع فيها ، قال ابن عصفور في شذوذهما: "شذ أيضاً من (فَعَلَ) المعتل اللام ، فجاء مضارعه على (يَفَعَلُ)، بفتح العين، وهو (قلَى يَقلى)، و (عَسَى يَعْسى)، و(جَبَى يَجبى) و(أبى يَأبى)" (٥٤) ، وقال أبو بكر الزبيدي : "مما شذ منه ركن يركن وأبى يَأبى" (٥٥) .



أما السّجلّاسيّ فقد اشترط لفتح عين مضارع (( فَعَلَ )) سبعة شروط أولها : أن لا يكون الحرف الحلقّي فاءً ، بل يكون عيناً أو لاماً<sup>(٥٦)</sup> ، أي أن (( أْبَى يَأْبَى )) خارجة لديه عن القياس ، فهي مخالفة للشروط الستة الأخرى التي لم اذكرها في البحث لأن ما يهنا هو الشرط الأول .

أيّد السّجلّاسيّ مذهب سيبويه في ((أْبَى يَأْبَى)) ، لأننا ذكرنا في أوّل المسألة موقف سيبويه ، فقلنا أنّه علّل فتح الباء في ((أْبَى يَأْبَى)) هو الحمل على التشبيه من قرأ يقرأ ، السّجلّاسيّ أيّد هذا الرأي في قوله نقلاً عن المكلاّتي: "اعلم أنّه قد شدّت أفعال من المفتوح ، جاءت بفتح العين في المضارع ، لغير موجب من توسط حرف الحلق ، أو تأخيره منها : أْبَى يَأْبَى ، ووجّه مع شدّوده، بأنّ الألف من حروف الحلق ، لأنّه من مخرج الهمزة ، فشبهه بقرأ يقرأ " (٥٧) .

ثبت القول عن العرب في لغات هذا الفعل (( أْبَى يَأْبَى )) أنه من الباب الرّابع ، و((أْبَى يَأْبَى)) يكون من الباب الثّاني ، وعلى هذا يكون ((أْبَى يَأْبَى)) من الباب الثّالث هو من تداخل اللّغتين في البابين (( الثّاني والرّابع )) ، ويكون ذلك من أخذ الماضي من ((الباب الثّاني)) ، وأخذ المضارع من ((الباب الرّابع)) فتكوّنت ((أْبَى يَأْبَى)) وجُعِلت من الباب الثّالث .

### الخلاف في أصل حركة همزة الوصل :

نشأ الخلاف بادئ الأمر بين البصريين والكوفيّين في سبب تسميتها ، فقال الكوفيّون سُميت بذلك لأنّها عند سقوطها يوصل المتكلم قبلها بما بعدها ، وقال البصريّون إنّما سُميت بهمزة الوصل لأنّ المتكلم يصل بها النطق بالسّاكن<sup>(٥٨)</sup> ، أما تسميتها بألف الوصل فهو مصطلح استعمله العلماء المتقدمون كسيبويه حين قال : "هذا باب تحرك أو اخر الكلم الساكنة إذا حذف ألف الوصل لالتقاء الساكنين"<sup>(٥٩)</sup> ، وقال أيضاً: "هذا باب ما يضم من السواكن إذا حذف بعد ألف الوصل"<sup>(٦٠)</sup> ، ثم تلاه المبرّد بنطقه المصطلح نفسه في المقترض قائلاً: "هذا باب الأفعال التي تدخلها ألف الوصل والأفعال الممتنعة عن ذلك"<sup>(٦١)</sup> .

ثمّ اختلفت المدرستان في أصل حركة هذه الهمزة ، فذهب الكوفيّون إلى أنّ الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل ، فتكسر في (( اضرب )) ، إتباعاً لكسرة العين فيه ، وتضمّ في (( ادخل )) ، إتباعاً لضمة عينه ، واحتجّوا بأن قالوا: "إنّما قلنا ذلك لأنّه لما وجب أن يزيدوا حرفاً لنلاً يبتدأ بالسّاكن ، ووجب أن يكون الحرف الزائد متحرّكاً ، وجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلباً للمجانسة ، لأنّهم يتوخّون ذلك في كلامهم " (٦٢) .

ورأى أهل البصرة أنّ الأصل فيها الحركة بالكسر فقط ، والضّم في مثل (( ادخل )) ذلك حتى لا يخرج من الكسر إلى الضّم لأنّه مستنقل ، قال سيبويه: "اعلم أنّ الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورةً ابتداءً، أن يكون الحرف الثّالث مضموماً فتضمّها ، وذلك قولك : أقتل ، استضعف ، أحتقر ، احزّنجم ، وذلك أنّك قرّبت الألف من المضموم ، إذ لم يكن بينها إلا ساكن فكرهوا كسرةً بعدها ضمة " (٦٣) ، ثمّ عاد وأكّد رأيه في موضع آخر قائلاً: "فجميع هذه الألفات مكسورة في الابتداء" (٦٤) ، وتبع سيبويه الكثير من العلماء منهم : أبو

علي الفارسي قائلاً: "ذلك قولك: انْطَلَقَ، احْمَرَّار، اسْتَحْرَاج، اسْتِضْعَاف، احْرِنَجَام، أَشْعِرَار، وهذه الهمزة الموصولة مكسورة أبداً في هذا النحو إلا أن يكون ثالث الكلمة التي هي فيها مضموماً ضمة لازمة فإنها تنضم في هذا الموضع وذلك نحو: اقْتُل، احْتَشِر" (٦٥)، وغيره من العلماء الذين رأوا أن الأصل في همزة الوصل الكسر كابن جنبي (٦٦)، وابن مالك (٦٧).

وحجة البصريين على ذلك بأن قالوا: "إنما قلنا إن الأصل فيها الحركة، وهو الكسر، وذلك لأن المقصود بزيادة الهمزة أن تُلْفَظَ بقاء الفعل ساكنة في حال الابتداء، لأنه لو لم نزد الهمزة لتحركت فاء الفعل الساكنة في حال الابتداء، لأن الابتداء بالسَّكَنِ مُحَال، وإذا كانوا قد زادوا الهمزة لئلا يبتدأ بالسَّكَنِ، ولهذا لم يزيدها فيما تحركت فاؤه، فينبغي أن تُزاد مُتَحَرِّكة لا ساكنة، لأنه من المحال أن تقصُدَ إلى حرفٍ ساكنٍ، وأنت تقصُدُ التَّخْلُصَ من السَّكَنِ" (٦٨).

وللأخفش مذهبٌ ثالثٌ هو أن همزة الوصل ساكنة لا حركة لها، كُسرَت في لفظة: (( اهدنا ))، وأمثالها، لسكونها وسكون ما بعدها، نقله صاحب التمهيد في علم التجويد قائلاً: "وقال الأخفش هي ألف ساكنة لا حركة لها كُسرَت في قوله ( اهدنا ) وما أشبه لسكونها وسكون ما بعدها. وقال رحمه الله: وضمَّوها في قوله: ( اقتلوا ) وشبهه لأنهم كرهوا أن يكسروها وبعدها التاء مضمومة فينتقلون من كسر إلى ضم فضموها لضم الذي بعدها" (٦٩).

ولم يُخفِ السَّجَلَمَاسِيّ مذهب في هذه المسألة، بل وَضَحَ موقفه إزاءها بتأييده للمذهب البصريّ، وتوثيقه لرأي سيبويه، فقال: "مذهب سيبويه، وهو الظاهر، لوجوب التحريك في كلِّ حرفٍ يُبتدأ به كلامُ الابتداء، وعلى هذا فأصل حركة الهمزة الكسر كما في اضرب، وإذهب، وإنما ضُمت في أخرج، كراهية الخروج من الكسر إلى ضم" (٧٠)، فجعل السَّجَلَمَاسِيّ التحريك قاعدةً عامَّةً في كلِّ ما يُبتدأ به وليس فقط الهمزة، وهي قاعدة ثابتة لدى العلماء عامة لأنه لا يجوز بإجماعهم الابتداء بالسَّكَنِ، وبنصِّه هذا يبين موقفه في هذه المسألة بمتابعة سيبويه.

يُزاد على ذلك أنه، كان أيضاً يردُّ الكوفيين في رأيهم بالاتباع بالكسر في الحرفِ الثَّالِثِ في مثل: اضرب، والاتباع في الحرفِ الثَّالِثِ فيه أيضاً بالضمِّ في مثل: اسكن، قائلاً في ردِّهم: "فأورد عليهم أنه كان ينبغي أن يُفتح في نحو اعلم" (٧١). أمَّا حُكْمُهَا فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مُتَحَرِّكةٌ لِأَنَّهَا إِنَّمَا وُضِعَتْ - كما ذكرنا - ليتوصَّلَ عن طريقها إلى التَّنَطُّقِ بالسَّكَنِ في أوَّلِ الكلمة، فَالنُّطْقُ به يتعذر في أوَّلِ الكلام، وإنَّ الأصل في الابتداء أن يكون بالحركة لا بالسكون، وحركتها الكسر، والضمُّ إتباعاً، ولا يكون لها الفتحُ إتباعاً حتَّى لا يَلْتَبِسَ فعلُ الأمرِ بالفعلِ المضارع في نحو قولك: اذهب، ولا يَلْتَبِسَ الاستفهام بالخبر، في نحو قولك: اطلع.

### الْخِلَافُ فِي مَجِيءِ الْمَصْدَرِ عَلَى (( التَّفْعَالِ )) :

اختلف علماء البصرة والكوفة في مجيء (( التَّفْعَالِ )) مصدراً، فذهب سيبويه والبصريون إلى أنه مصدرٌ حُصِّ به الفعلُ الثَّلَاثِيّ (( فَعَلَ )) - المخفف - إذا أُريدَ به التَّكْثِيرُ، ولا يأتي من (( فَعَلَ )) المضعف (٧٢).

قال سيبويه في "باب ما تكثر فيه المصادر من فَعَلت" : "ذلك قولك في الهَذْر: التَّهْذَار، وفي اللَّعْب: التَّلْعَاب... وليس شيء من هذا المصدر فَعَلت، ولكن لما أردت التَّكْثِير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فَعَلت على فَعَلْتُ" (٧٣)، ويفهم من نص سيبويه أن (( التَّفْعَال )) من الأوزان لمصادر الأفعال الثلاثية التي تدلُّ على التَّكْثِير من (( فَعَل ))، والذي يوَدِّي مثل ما يُؤدِّيهِ (( فَعَل )) - بالتَّضْعِيف - في الدَّلالة على الكثرة، ورَجَّح الرضي مذهب سيبويه في أنه إذا قصد في مصدر الثلاثي المبالغة بُني على (( التَّفْعَال )) لكنه مع كثرته ليس بقياس مطرد، وقد سبق الرضي السيرافي في تأييده لمذهب سيبويه، فقال: "اعلم أن سيبويه يجعل التَّفْعَال تكثيراً للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي، فيصير التَّهْذَار بمنزلة قولك الهَذْر الكثير، والتَّلْعَاب بمنزلة اللعب الكثير، وكان الفراء وغيره من الكوفيين يجعلون التَّفْعَال بمنزلة التَّفْعِيل، والألف عوضاً عن الياء ويجعلون الف التَّكْرار والتَّرْدَاد بمنزلة ياء تَكَرِير وتَرْوِيد، والقول ما قاله سيبويه، لأنه يقال التَّلْعَاب، ولا يقال التَّلْعِيب" (٧٤).

وافق أكثر أئمة اللغة سيبويه في جعل (( التَّفْعَال )) مصدرًا يدلُّ على (( فَعَل )) الثلاثي المجرد منهم: ابن سيده (٧٥)، والرَّضِي الاسترأبادي (٧٦)، وأبو حيان الأندلسي (٧٧)، والسِّيَوطِي (٧٨) وغيرهم، وممَّن خلفه من العلماء والشُّرَاح ابن مالك (٧٩)، و بَحْرَق اليميني (٨٠).

أمَّا الفَرَاء والكوفِيُّون فجعلوا (( التَّفْعَال )) الأصل فيه (( التَّفْعِيل ))، فُلِبِت يَأُوهُ إِلَى أَلْف، أي أن (( التَّكْرَار )) الأصل فيه (( التَّكْرِير ))، أمَّا التَّسْيَار والتَّنْقَاء فهما اسمان وُضِعَا موضع المصدر، قال بعض من العلماء: "أمَّا التَّهْذَار بمعنى الهَذْر بسكون الذال، والتَّلْعَاب بمعنى اللعب والتَّرْدَاد بمعنى الرَّد، بفتح التاء في الكل فقد جعلها الفراء وغيره من الكوفيين مصادر لفَعَل يقولون كَرَّر تَكَرِيرًا وتَكَرَّرًا، وذكَّر تَذْكَيرًا وتَذْكَارًا" (٨١).

في حين رأى الأعلَمُ الشَّنْتَمَرِي (ت ٤٧٦ هـ)، أن الكسَرَ في مصدر هذه اللفظة شاذٌّ، والمعنى التَّكْثِير، فقال: "المصادر كلها على (تَفْعَال) بفتح التاء، وإنما تجيء على (تَفْعَال) في الأسماء وليس بالكثير" (٨٢)، والأعلم قد وافق سيبويه فيما ذهب إليه قائلاً: "اعلم أن سيبويه يجعل ( التَّفْعَال ) تكثيراً للمصدر الثلاثي فيصير ( التَّهْذَار ) بمنزلة الهَذْر الكثير، و( التَّلْعَاب ) بمنزلة اللعب الكثير، وكان الفراء وأصحابه يجعلونه بمنزلة التَّفْعِيل، ويجعلون الألف عوضاً عن الياء فيقولون التَّكْرار والتَّرْدَاد بمنزلة التَّكْرِير والتَّرْدِيد، والقول ما قاله سيبويه لأنهم يقولون التَّلْعَاب ولا يقولون التَّلْعِيب" (٨٣).

جاء في المزهري: "قال أبو سعيد الضَّرِير: قلت لأبي عمرو ما بين تَفْعَال وتَفْعَال؟ فقال: تَفْعَال اسم وتَفْعَال مصدر" (٨٤). و رُدَّ رأي الكوفيين من قبل العديد من العلماء منهم الرضي، إذ قال: "يَرَجَّح قول سيبويه بأنهم قالوا التَّلْعَاب ولم يجئ التَّلْعِيب" (٨٥).

السَّجْلَمَاسِي وإن لم يُصَرِّح بنص صريح له يُبَيِّن مذهبه في المسألة إلا أنه استحسَن رأي سيبويه

وذلك بما يأتي :

١. إنَّ السَّجلماسي لم يجعل (( التَّفْعَال )) بمنزلة (( التَّفْعِيل )) كما هو عليه المذهب الكوفي ، ولم يذكر أيَّ نصٍّ له يدلُّ على قبوله كلامهم ، وإنَّ هذا الوزن من ذاك الوزن .

٢. نقله لاعتراضات العلماء على رأي الكوفيين ، دون نقلٍ منه لأيِّ اعتراض على رأي البصريين ، مثال ذلك نقل السَّجلماسي لاعتراض أبي حيان على ابن مالك قائلاً: "اعترض أبو حيان على قول (س) : وقد يُغني في التكتير عن التَّفْعِيل التَّفْعَال لمخالفته لمذهب سيبويه والبصريين" (٨٦) ، ويقصد بـ (س) كتاب تسهيل الفوائد .

٣. توضيحه سبب تخصيص علماء البصرة وزن (( تَفْعَال )) من الفعل (( فَعَلَ )) المخفف ، قائلاً : " إنَّ نُحاة البصرة خصَّوا هذا الوزن بفعل المخفف الثلاثي ... إذا أرادوا به التكتير كما يقولون في الوصف : ضاربٌ ، فإذا أرادوا التكتير ، قالوا : ضَرَّابٌ ، فيدفعون الاحتمال الذي في ( فاعِل ) من قلة أو كثرة ، وكذلك المصدر إذا قالوا : ( تَشْرَاب ) ، فقد نصَّ على كثرة الشَّرَاب الذي كان في حيز الاحتمال في شَرَب " (٨٧) .

٤. توضيحه السبب من عدم نقله لنصِّ سيبويه دليلاً له قائلاً: "تركُّت نقله لتصحيف النُّسخة التي بيدي" (٨٨) إنَّ السَّماع الشائع عن العرب ، وما نقلته عنهم كتب اللغة في أنهم يقولون: (( التَّلْعَاب )) ولا يقولون (( التَّلْعِيب )) سببٌ كافٍ يجعل الباحثة تُرَجِّح مذهب سيبويه في أنَّ (( التَّفْعَال )) مصدرٌ خُصَّ به (( فَعَلَ )) إذا أريد به التكتير ، ولو كان (( التَّفْعَال )) مأخوذاً من (( التَّفْعِيل )) - كما زعم الكوفيون - لسمع (( التَّلْعِيب )) ، لكن لما لم يُسمع هذا الوزن عُلم أنَّ (( التَّلْعَاب )) هو تكتيرٌ لـ (( اللَّعْب )) ومبالغة له ، كما ذكر سيبويه .

وإنَّ موافقته لأراء البصريين وإن كانت هي الغالبة في كتابه إلا أنه لم يكن مُفَيِّد اليدين بسلاسل البصريين ، إنَّما كان حرَّ الرأي ، يحتفظُ بشخصيةٍ مُستقلَّة قائمة على الاختيار والتَّرجيح والانتقاء في إطلاق الأحكام ، يأخذ ما يراه صواباً ، ويُعرض عن كلِّ مذهبٍ لا يقوم على دليلٍ راجحٍ ، لكن من جانب آخر لا خفاء في أنَّ تأثر السَّجلماسي بسيبويه يُحدِّد التزامه بنهج مدرسة البصرة ، إذ كان يأخذُ بأغلب تخريجاتهم ، موافقاً لسيبويه في معظم مسائله حيث عدَّ سيبويه على رأس قائمة الأئمة الذين أخذ عنهم السَّجلماسي ووافق لأكثر آرائه ، وكان كثير الذكر له وافقاً على آراءٍ عديدةٍ له ، أخذاً باغلبها ، معتمداً عليها في أغلب أحكامه العلمية وقواعده التصريفية ، فيقول مثلاً عند ذكره له: "قال سيبويه" (٨٩) ، "ذكر سيبويه" (٩٠) ، وغيرها الكثير من المواضع التي ذكر فيها سيبويه .

لذا يُمكنني القول بأنَّ نهج المدرسة البصريَّة هو السمة الغالبة ، والكفة المُرجَّحة في مفتاح الأقفال .

## الخاتمة

إنَّ هذا البحث عملٌ متواضعٌ عن مذهب السجلماسي الصَّرفي في كتابه "مفتاح الأقفال" ، ومما يجدر بي أن أعرض في هذه الخاتمة أهم النتائج التي توصلتُ إليها ، وهي كالآتي:

١. السجلماسي عالمٌ متمكَّن ذو شخصيةٍ متنوعة الجوانب وغنية بالمقومات ، فهو عالمٌ مبدع في علم الصَّرْف ، وجانبه الصَّرفي كان لا معاً ومتميزاً ، وكان حصيلة ذلك الإبداع هذا المجلد الضخم .
٢. بيانه لجهود العلماء القدامى كسيبويه والمبرِّد والكسائي وغيرهم حيث أوضح إنَّ أولئك العلماء لم يدخروا جهداً في العلم بل وطئوا اكنافه للأمة جمعاء .

٣. يجيب عن المسألة الصّرفية بعدة أقوال ، مرجحاً ما يراه يوافق ميوله العلمي ويساير القاعدة التصريفية ، ويعترض على ما يعارضها .
٤. موافقته لآراء البصريين وخاصة سيبويه - إمامهم - كانت هي الغالبة على كتابه ، وهذا ما حدّد التزامه بنهج المدرسة البصرية إذ كان يأخذ بأغلب تخريجات علماء البصرة ، موافقاً لسيبويه في معظم مسائله ، لذا يمكنني القول بأنّ نهج المدرسة البصرية هو السمة الغالبة والكفة المرجّحة في مفتاح الأفعال وإنّ السجلّ ماسي بصرياً في مذهبه الصّرفي .

### هوامش البحث

- (١) . الاغتباط بتراجم أعلام الرباط ١٢٦ ، وينظر : الأعلام للزركلي ٨ / ٧ ، هكذا وردت في النص والصواب عائشي على القياس .
- (٢) . ترجمته في الاغتباط بتراجم أعلام الرباط ١٢٩-١٣٠ ، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية ٣٣٩ ، والأعلام ( قاموس تراجم ) ٨ / ٧ ، والإعلام بمن حل بمراكش ٦ / ١٥٥ ، وإتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع ١ / ٩٢ ، ومفتاح الأفعال ، مقدمة المحقق ١٢ .
- (٣) . الاغتباط ١٢٦ .
- (٤) . ينظر : مفتاح الأفعال ، مقدمة المحقق ١٣ .
- (٥) . المصدر نفسه ، وينظر: تقرّض أبي القاسم العميري ٧٥٩ .
- (٦) . الاعلام بمن حل بمراكش ٦ / ١٥٥ .
- (٧) . ينظر: الايضاح في علل النحو ٥٦ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٩٢ ( المسألة ٢٩ ) ، و همع الهوامع ٣ / ٩٥ .
- (٨) . ينظر: شرح الكافية للرضي ١ / ٧٠٤ .
- (٩) . شرح المفصل ٦ / ٤٣ .
- (١٠) . ينظر: أوضح المسالك ٢ / ٢٠٨ ، و ارتشاف الضرب ١٣٥٣ .
- (١١) . ينظر: غنية الطالب ١٤ .
- (١٢) . ينظر: التّبصرة والتّنكرة ٢ / ٧٥٦ ، والانصاف في مسائل الخلاف ١٩٢-١٩٣ ( المسألة ٢٩ ) ، وأسرار العربية ١٦٣ .
- (١٣) . الخلاف التصريفي ١٨٤ .
- (١٤) . ينظر: التكملة ٢١١ .
- (١٥) . ينظر: علم التصريف عند الامام أبي البقاء العكبري ١٤٦ .
- (١٦) . مفتاح الأفعال ٥٥٩ .
- (١٧) . المصدر نفسه ٥٦٣ .
- (١٨) . مفتاح الأفعال ٥٦٣ .
- (١٩) . ينظر: علم التصريف عند الامام أبي البقاء العكبري ١٤٣ .
- (٢٠) . الخلاف التصريفي ١٨٤ .
- (٢١) . ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف ٦٣٩ ( المسألة ١١٨ ) ، و المصباح المنير ١ / ١١٤ .
- (٢٢) . الكتاب ٤ / ٣٦٥ .
- (٢٣) . المصدر نفسه ٤ / ٣٦٦ .
- (٢٤) . دقائق التصريف ٢٦٣ .
- (٢٥) . المنصف ٣٠٣ .
- (٢٦) . المبدع الملخص ١٠٥ .
- (٢٧) . ينظر: الكتاب ٤ / ٣٦٥ ، و المقتضب ١ / ٥٢ ، و التكملة ٢٦٠ .
- (٢٨) . الكتاب ٤ / ٣٦٥ .
- (٢٩) . المنصف ٣٠١ .

- (٣٠) . الشافية في علم التصريف ١٠٣ .
- (٣١) . الكتاب ٣٦٦/٤ .
- (٣٢) . ينظر: الاقتضاب ٣٤٠/٢ .
- (٣٣) . شرح الشافية للرضي ١٥٢/٣ .
- (٣٤) . ينظر: الممتع في التصريف ٤٧٠/٢ .
- (٣٥) . مفتاح الأفعال ٥١٢ ، و ينظر: الصحاح ٤٩٠ .
- (٣٦) . مفتاح الأفعال ٦٠١ .
- (٣٧) . المصدر نفسه ٦٠١ .
- (٣٨) . الكتاب ٤ / ٤٢٣ .
- (٣٩) . المنصف ٥٥ .
- (٤٠) . أوضح المسالك ٨٤ / ٢ .
- (٤١) . ينظر: المقتضب ٦ / ١ .
- (٤٢) . ينظر: أوضح المسالك ٣٦٢ / ٤ ، و شرح التصريح ٦٦٣ / ٢ - ٦٦٤ ، و مفتاح الأفعال ٤٦٣ .
- (٤٣) . شرح التصريح ٦٦٣ / ٢ .
- (٤٤) . ينظر: الفصيح ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ .
- (٤٥) . مفتاح الأفعال ٤١٦ .
- (٤٦) . المصدر نفسه ٤٦٥ .
- (٤٧) . شرح المفصل ٧١ / ٧ .
- (٤٨) . مفتاح الأفعال ٤٦٧ .
- (٤٩) . المصدر نفسه ٤٦٥ .
- (٥٠) . ينظر: شرح المفصل ٧ / ٧١ ، و علم التصريف عند الامام أبي البقاء العكبري ١٨٠ .
- (٥١) . ليس في كلام العرب ٢٨ - ٢٩ .
- (٥٢) . الكتاب ٤ / ١٠٥ .
- (٥٣) . تسهيل الفوائد ١ / ١٩٨ ، و شمس العلوم ١٦٠ .
- (٥٤) . الممتع في التصريف ١ / ١٧٨ .
- (٥٥) . الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات ٣٨ .
- (٥٦) . ينظر: مفتاح الأفعال ٢١٦ .
- (٥٧) . المصدر نفسه ٢٢٨ .
- (٥٨) . ينظر: التكملة ١٦ ، و سر صناعة الإعراب ١ / ١٢٥ .
- (٥٩) . الكتاب ٤ / ١٥٢ .
- (٦٠) . المصدر نفسه ٤ / ١٥٥ .
- (٦١) . المقتضب ٢ / ١٥٣ .
- (٦٢) . الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩٤ ( المسألة ١٠٧ ) .
- (٦٣) . الكتاب ٤ / ١٤٦ .
- (٦٤) . المصدر نفسه ٤ / ٦٤٩ .
- (٦٥) . التكملة ١٧ .
- (٦٦) . ينظر: سر صناعة الإعراب ١ / ١٢٨ ، " واعلم ان هذه الهمزة أبداً في الأسماء والأفعال مكسورة " .
- (٦٧) . ينظر: تسهيل الفوائد ١ / ٢٠٣ ، " وأصلها الكسر على الأصح " .
- (٦٨) . ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩٦ ( المسألة ١٠٧ ) .

- (٦٩) . التمهيد في علم التجويد ٨١ .  
 (٧٠) . مفتاح الأقفال ٤٨٤ .  
 (٧١) . المصدر نفسه ٤٨٣ .  
 (٧٢) . ينظر: ارتشاف الضرب ٥٠٠ .  
 (٧٣) . الكتاب ٤ / ٨٤ .  
 (٧٤) . شرح كتاب سيوييه للسيرافي ٢٢١ .  
 (٧٥) . ينظر: المخصص ٤ / ٣١٦ .  
 (٧٦) . ينظر: شرح الشافية للرضي ١ / ١٦٧ .  
 (٧٧) . ينظر: ارتشاف الضرب ٥٠٠ .  
 (٧٨) . ينظر: المزهري ٢ / ١٣٩ .  
 (٧٩) . ينظر: تسهيل الفوائد ١ / ٢٠٧ .  
 (٨٠) . ينظر: فتح الأقفال ١٩٤ .  
 (٨١) . عنقود الزواهر ٣٦٢ .  
 (٨٢) . النكت ٣ / ١٨٤ .  
 (٨٣) . المصدر نفسه ٣ / ١٨٣ .  
 (٨٤) . المزهري ٢ / ١٣٩ .  
 (٨٥) . شرح الشافية للرضي ١ / ١٦٧ .  
 (٨٦) . مفتاح الأقفال ٦٣٥ .  
 (٨٧) . المصدر نفسه ٦٣٤ .  
 (٨٨) . المصدر نفسه ٥٣٧ .  
 (٨٩) . مفتاح الأقفال ٥٩٨ .  
 (٩٠) . ينظر: المصدر نفسه ٤٠٠ .

#### المصادر

##### ❖ القرآن الكريم

ج

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب / أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق : رجب عثمان محمد / مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية في مصر - القاهرة ، ط ١ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
٢. الاستدراك على كتاب سيوييه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذباً / أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) ، اعتناء المستشرق الايطالي اغناطيوس كويدي / طبع بروما ١٨٩٠ م .
٣. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب / أبو محمد عبد الله بن السعيد البطلوسسي (ت ٥٢١ هـ) ، تحقيق : مصطفى السقا ، حامد عبد المجيد / مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٩٦ م .
٤. الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين / أبو البركات عبد الرضا الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة المصرية ، ط ١ ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
٥. أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك / ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد / دار الجبل - بيروت - لبنان ط ٥ ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
٦. الايضاح في علل النحو / أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك / دار النفائس - بيروت ، ط ٣ ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
٧. التبصرة والتذكرة / أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري ، تحقيق: فحي أحمد مصطفى / دار الفكر - دمشق، ط ١ ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

٨. التبيين عند مذاهب النحويين البصريين والكوفيين/ أبو البقاء العُكْبَرِي (ت ٦٦١ هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن العثيمين ، دار المغرب الاسلامي / بيروت - لبنان ، ط١ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
٩. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي / المكتبة العربية - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
١٠. التكملة / أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب بيروت بيروت - لبنان ، ط٢ ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
١١. التمهيد في علم التجويد / أبو الخير محمد بن الجوزي (ت ٨٣٣ هـ) ، تحقيق : غانم قدوري حمد ، مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان ، ط١ ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
١٢. الخلاف التصريفي واثره الدلالي في القرآن الكريم / فريد بن عبد العزيز ، جامعة القصيم / دار ابن الجوزي ، ط١ ١٣٢٧ هـ .
١٣. دقائق التصريف / أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق : حاتم صالح الضامن / دار البشائر للطباعة والتوزيع - دمشق ، ط١ ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
١٤. سر صناعة العرب / أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : محمد حسن اسماعيل ، أحمد رشدي شحاته / دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط١ ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
١٥. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو / خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، منشورات دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط١ ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
١٦. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب / رضى الدين الاسترابادي (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق : يحيى بشير المصري ، المملكة العربية السعودية ، جامعة الامام محمد بن مسعود الاسلامية ، ط١ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
١٧. شرح شافية ابن الحاجب / رضى الدين الاسترابادي (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزقراف ، محمد محيي الدين عبد الحميد / دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط١ ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
١٨. شرح كتاب سيبويه / أبو سعيد السيرافي (ت ٢٦٨ هـ) ، تحقيق أحمد حسن مهدي ، علي سيد علي / دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط١ ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
١٩. شرح المفصل/ موفق الدين ابن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية بمصر ، ط١ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
٢٠. شمس العلوم ودواء كلام العربي من الكلوم / للقاظي نشوان بن سعيد الحميدي (ت ٥٧٣ هـ) ، تحقيق: د . حسني بن عبد الله العمري ، د . مطهر بن علي الاياني ، د. يوسف محمد عبد الله / دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان / دار الفكر دمشق - سورية ، ط١ ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
٢١. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية / اسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٨ هـ) ، تحقيق : محمد ناصر ، أنس محمد ، زكريا جابر / دار الحديث - القاهرة ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
٢٢. علم التصريف عند الامام أبي البقاء العُكْبَرِي (ت ٦١٦ هـ) / الاستاذ الدكتور مجيد خير الله راهي الزامل ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ط١ ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م .
٢٣. عنقود الزواهر في الصُرف / علاء الدين القوشجي (ت ٨٧٩ هـ) ، تحقيق : احمد عفيفي / مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ط١ ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
٢٤. غنية الطالب ومنية الراغب / أحمد فارس الشدياق ، دار المعارف للطباعة والنشر ، سوسة - تونس .
٢٥. الفصيح / لأبي العباس أحمد بن يحيى (ثعلب) (ت ٢٩١ هـ) ، تحقيق : د. عاطف مدكور - دار المعارف .
٢٦. الكتاب / أبو البشر عمرو بن عثمان (سيبويه) (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون / دار الجبل بيروت / مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر ط٢ ١١٤١ هـ - ١٩٩٢ م .
٢٧. ليس في كلام العرب / ابن خالويه (ت ٣٠٧ هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار / مكة المكرمة ط٢ ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
٢٨. المبدع الملخص من الممتع في علم الصُرف / أبو حيان الأندلسي (ت ٧٥٤ هـ) ، تحقيق : مصطفى أحمد خليل ، مكتبة الأزهرية للتراث / الجزيرة للنشر والتوزيع .
٢٩. المخصص / علي بن اسماعيل (ابن سيده) (ت ٤٥٨ هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .



٣٠. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير/ أحمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧٠ هـ) ، تحقيق عبد العظيم الشناوي ، دار عمار للنشر والتوزيع ، ط٢ ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
٣١. الممتع في التصريف / ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : فخر الدين فياوة / دار المعرفة - بيروت ، ط١ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
٣٢. المنصف / أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط٢ ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م .
٣٣. النكت في تفسير كتاب سيويوه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه / الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) ، تحقيق : رشيد بلحبيب ، المملكة المغربية ، ط١ ١١٤٠ هـ - ١٩٩٩ م .
٣٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / جلال الدين السيوطي (ت ٠١١ هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، عبد السحال سالم ، عبد السلام محمد هارون ، المكتبة التوفيقية - مصر / مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .